اسئلة نصيرالدين الطوسي عن شمس الدين الخسروشاهي

[السؤال] الأوّل:

لَمّا امتنع وجود حركة من غير أن يكون على حدّ معيّن من السّرعة و البطء، وجب أن يكون للسّرعة و البطء مدخل فى وجود الحركات الشّخصيّة من حيث هى شخصيّة. و السرعة و البطء غير متحصّلى الماهيّة إلّا بالزّمان؛ فإذن للزّمان مدخل فى علّيّة الحركات الشّخصيّة. فكيف يمكن أن يجعل حركة معيّنة علّة لوجود الزّمان؟ لا يمكن أن يقال:

> الحركة من حيث هى حركة، علّة للزّمان، و من حيث هى حركة مّا، متشخّصة به – كما أنّ الصّورة من حيث هى صورة، سابقة على الهيولى، و من حيث هى صورة مّا، متشخصة بها؛

لأنّ الحركة ليست من حيث هى حركة، علّة للزّمان؛ و إلّا لكان لجميع الحركات مدخل فى عليّته. إنّما هى علّة للزمان، من حيث هى حركة خاصّة متعيّنة فى الخارج. فما وجه حلّ هذا الإشكال؟

[السؤال] الثاني:

ما بال القائلين بأنّ "ما لا حامل لإمكان وجوده و عدمه فإنّه لا يمكن أن يوجد بعد العدم، أو يعدم بعد الوجود،" حكموا بحدوث النّفس الإنسانيّة و امتنعوا عن تجويز

فنائها؟ فإن جعلوا حامل إمكان وجودها البدن، فهلّا جعلوه حامل إمكان عدمها أيضا؟ و إن جعلوها لأجل تجرّدها عن ما يحلّ فيه، عادم حامل لإمكان العدم، كيلا يجوز عدمها بعد الوجود، فهلّا جعلوها لأجل ذلك بعينه عادم حامل لإمكان الوجود، فيمتنع وجودها بعد العدم فى الأصل؟

و كيف ساغ لهم أن جعلوا جسما ماديّا حاملا لإمكان جوهر مفارق مباين الذّات إيّاه؟ فإن جعلوها، من حيث كونها مبدأ لصورة نوعيّة لذلك الجسم، ذات حامل لإمكان الوجود، فهلّا جعلوها من تلك الحيثيّة بعينها ذات حامل لإمكان العدم؟

و بالجملة، ما الفرق بين الأمرين فى تساوى النّسبتين؟

[السؤال] الثّالث:

إن كان سبب صدور الكثير عن العلّة الواحدة كثرة فى ذات المعلول الأوّل – كالوجوب و الإمكان و التعقّل، على ما قيل – فمن أين جاءت تلك الكثرة؟ و إن صدرت عن العلّة، فلا يخلو: إمّا أن صدرت معا أو على ترتيب. فإن صدرت معا، لم يكن سبب صدور الكثرة عن العلّة الأولى كثرة فى ذات المعلول الأوّل. و إن صدرت على ترتيب، لم يكن المعلول الأوّل معلولا أوّلا. و إن لم يصدر عن العلّة الأولى، فمن الجائز أن يحصل كثرة من غير استناد إلى العلّة الأولى؛ و كلّها محال. فما وجه التّفصّى عن هذه المضائق؟